الإدعاءات الإيرانية في جزر أبو موسى والطنبين
تحليل تاريخى لأطروحة بيروز مجتهد زاده

أحمد زكريا الشلّق[*]

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الحجج التي ساقتها أطروحة الأستاذ بيروز مجتهد زاده لتبرير ادعاءات ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتفنيدها ... ورغم أن هذه الدراسة تبدو, في ظاهرها, وكأنها محض دراسة سياسية , إلا أنها في الواقع تعالج القضية من بعدها التاريخى , والذى تمتد جذوره إلى بدايات القرن الثامن عشر , بغض النظر عن التطورات السياسية التى لحقتها, خاصةً منذ أن فرضت حكومة الشاه محمد رضا بهلوى وضعاً جديداً , استند إلى القوة العسكرية منذ أواخر عام ١٩٧١ م , ثم ما أحدثته الجمهورية الإسلامية في إيران بالنسبة لجزيرة أبو موسى عام١٩٩٢ م .

ويود الكاتب أن يشير ابتداءً إلى أن ثمة دراسات إيرانية عديدة عالجت المسألة من وجهة نظر إيرانية صرفة . وهذا أمر طبيعى على كل حال , وفي هذا المجال هناك مثلاً الأستاذ داوود باوند , أستاذ القانون الدولى بجامعة الإمام الصادق [١] وكذلك كتابات الأستاذ جمشيد ممتاز, من كلية الحقوق بجامعة طهران وتعليقاته. . . وإن اتسمت كتاباتهما بطابع قانونى بحكم تخصصهما .

غير أن كتابات الدكتور بيروز مجتهد زاده , الأستاذ بجامعة لندن , هى أكثرها أهميةً في مجالنا , بحكم تخصصه في دراسة الوضع الجيوسياسى للخليج, وقد جمع الأستاذ مجتهد زاده حصيلة كتاباته في كتاب أصدره بالإنجليزية , عن مركز دراسات الشرقين الأدنى والأوسط , التابع لمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن , وصدر في يوليو عام ١٩٩٥م تحت عنوان " جزر طنب وأبو موسى, وجهة نظر إيرانية؛ بحثاً عن السلام

---

[*] أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر . كلية الآداب – جامعة عين شمس

والتعاون في الخليج الفارسى ".[٢] وقد كرر الأستاذ أفكار دراساته في ورقة قدمها إلى " ندوة العلاقات العربية – الإيرانية؛ الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل " التى عقدها مركز دراسات الوحدة العربية ، بالتعاون مع جامعة قطر، بالدوحة صيف عام ١٩٩٥ م.[٣]

وقد اعترف الأستاذ مجتهد زاده بأن الكتاب المشار إليه هو حصيلة تكامل أبحاثه حول تاريخ سيادة إيران على الجزر حتى وقت تأليفه ، ذلك في حديثه إلى صحيفة "كَيهان العربى " في ١٩ نوفمبر ١٩٩٥ م ، وذلك الحديث المثير الذى جعل عنوانه " الجزر الإيرانية الثلاث ... بين وثائق التاريخ والإدعاءات الواهية للإمارات " قد أوضح خلال الحديث، عندما سئل، منذ متى طرحت دولة الإمارات ادعاء عروبة الجزر، فأجاب إنها لم يكن لها ادعاء في السابق، وإنها طرحته منذ سبتمبر ١٩٩٢ م !! وإنه بدأ منذ ذلك التاريخ يهتم بالموضوع وينشر أولى مقالاته حول سيادة إيران على الجزر، ثم استكمل أبحاثه في مقالات عديدة، نشرت بالفارسية والإنجليزية، خلال السنوات ١٩٩٢-١٩٩٥ م، حتى خرجت في شكل كتاب مستقل .[٤]

ومن المهم أن نبدأ بتعريف الباحث الإيرانى، صاحب الأطروحة، والتعريف بأبحاثه ودراساته، وهو بشكل عام يعمل رئيساً لمؤسسة دراسات وأبحاث UROSEVIC في لندن، كما إنه باحث رئيسى مساعد " بمركز أبحاث الجغرافية السياسية والحدود الدولية" التابع لمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية، بجامعة لندن، وله ما يزيد عن عشر دراسات مختلفة تتناول موضوعات متنوعة في الجغرافية السياسية والإقليمية للخليج، نشرت في العديد من الدوريات الإيرانية والإنجليزية منذ عام ١٩٧٠ م، لعل أبرزها دراسته التى حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٩٣ م وهى عن " تطور الحدود الشرقية لإيران " [٥]

فضلاً عن دراستين له تناولتا تطور الدورالإيرانى في مضيق هرمز، والجغرافية السياسية للمضيق، نشرتا في لندن عامى ١٩٩٠, و ١٩٩٣ م، كذلك فإن بقية دراساته تناولت الدول والحدود في الجغرافية الإقليمية . . والدور الدولى المتغير والجغرافية الإقليمية للخليج " الفارسى " كما إن له دراسةً حول جزيرة أبو موسى نشرت بكتاب "حدود إيران الحديثة " وعنوانها " حدود إيران البحرية في الخليج الفارسى : حالة جزيرة أبو موسى ".[٦] ويمكن ملاحظة أن الأستاذ مجتهد زاده متخصص في الجغرافية السياسية والإقليمية للخليج، وفي الدور الإيرانى بالذات، وليس مشتغلاً بالتاريخ والبحث التاريخى بالمعنى المفهوم من التكوين والوظيفة، وإن كان ذلك بطبيعة الحال لا ينفي أهمية أبحاثه وكتاباته، وإن اقتضى الأمرأن ينظر إليها بحسبانها ليست أبحاثاً تاريخية بالمعنى الأكاديمى .

* * *

أما عن ورقته التى قدمها إلى ندوة " العلاقات العربية – الإيرانية " صيف ١٩٩٥ م، فرغم أنه بدأها بالحديث عن ضرورة التعاون الإقليمى في الخليج وضرورة وضع ترتيب لتجمع اقتصادى في الخليج ومبرراته ... الخ، ثم انتقاله لتفسير أحداث عام ١٩٩٢ م في جزيرة أبو موسى، من وجهة نظر إيرانية، إلا أن الذى يعنينا هنا ويدخل في مجال تخصصنا هو القسم الثانى من الدراسة والذى جعل عنوانه " نظرة في بعض الحجج التى تقدمها الإمارات العربية المتحدة " لأنه يتعلق بالجزء التاريخى من الدراسة، وما ساقه من حجج وأسانيد تؤيد وجهة نظره بشأن " ملكية " إيران للجزر الثلاث ... هو ما سوف نناقشه معه .

وقد بلور الأستاذ مجتهد زاده رأيه في عدد من القضايا، ساق خلالها ما اعتبره أدلةً وحججاً لسيادة إيران على الجزر وامتلاكها لها، وهذه القضايا هى : أسبقية احتلال الجزر، قضية الخرائط البريطانية، قضية إثبات الوثائق البريطانية لملكية القواسم للجزر وسيطرتهم على جنوبى الخليج، وأخيراً ما أسماه بالوضع

القانونى المزدوج لقواسم لنجة، وسوف نحلل ونناقش ما طرحه الأستاذ من آراء وأسانيد من وجهة نظره ووجهة النظرالإيرانية على وجه العموم، طبقاً للسياق الذى أورده نفسه.

أولاً: مسألة أسبقية احتلال الجزر :(٧)

ذكر مجتهد زاده أن حجة أسبقية الاحتلال التى طرحها البريطانيون في الماضى، والتى تطرحها الإمارات العربية الآن، تستند إلى ما كتبه الوزير البريطاني المفوض في طهران إلى وزارة الخارجية الإيرانية عام ١٩٠٤ م من أن " ما فعله شيخ الشارقة ليس سوى رفع علمه على الجزر التى لاتزال غير محتلة من أى حكومة ... " ووصف مجتهد زاده ذلك بأنه زعم غامض، يتجاهل حقائق منها أن إيران كانت هى الحكومة الوحيدة المجاورة لتلك الجزر في ذلك الوقت، وأن القول بأنها غير محتلة من أية حكومة لامعنى له ... وأن شيخ الشارقة، لم يكن في ذلك الوقت رئيس " دولة " أو حكومة " في الخليج، وأنه رئيس عشيرة تحت الحماية البريطانية، يتمتع بسيطرة عشائرية دون أن تكون ذات بعد إقليمى ... الخ .

ولعلنا نسأل الأستاذ مجتهد زاده : وهل اعتبار أن الحكومة الإيرانية هى الحكومة الوحيدة " المجاورة " للجزر، يمثل دليلاً على امتلاكها لها، أو يرتب لها حقاً من حقوق السيادة عليها، أو يجعل الجزر محتلةً من هذه الحكومة الوحيدة المجاورة لها ؟ وهل كان ثمة " دول" و" حكومات " في الخليج في ذلك الوقت، بالمعنى المعروف اليوم، أم إنها كانت جميعاً إمارات يتمتع حكامها بسلطة، وإن عشائرية، على رعاياها ...وهل ينفي ذلك امتداد سلطة رؤساء العشائر وحقوقهم إلى أراضٍ وجزر معينة ومحددة ؟ ثم ألم تمتد سلطة هؤلاء الرؤساء على رقعة جغرافية، أم أنها سلطة على قبائل وأناس لاأرض لهم ؟

وفي إطار مسألة أسبقية " الاحتلال" يضيف مجتهد زاده إن فتح على شاه عام ١٨١١م، وناصر الدين شاه عام ١٨٥٦ م قد أعطيا لسلطان عمان حقوق إيجاره بندر عباس وميناب ومناطق الساحل وجنوبى الخليج، من الشرق إلى الغرب حتى البحرين "فإذا كانت هذه المساحات تعود إلى إيران فلايمكن أن تكون جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، والواقعة جغرافياً في الوسط منها، جزراً غير محتلة ... وأن سيادة إيران على الجزر ثبتت تقليدياً دون رفع أعلام الهوية ... " .

وقد ذكر مجتهد زاده أن " إيران كانت قد رفعت علمها في عام ١٨٨٧ م على جزيرة صري وجزيرة أبو موسى، للتدليل على ملكيتها لهاتين الجزيرتين، في أعقاب عزل الحاكم القاسمى من نيابة الحاكمية لبندر لنجة ... "

والثابت أن علم إيران لم يرتفع على جزيرة أبو موسى، عندما احتلت القوات الإيرانية جزيرة صرى في سبتمبر عام ١٨٨٧ م، فعندما احتل حاجى أحمد خان ميناء لنجة وطرد القواسم منه، تقدم إلى صرى واحتلها ورفع العلم الإيرانى عليها، وكانت الأوامر الصادرة إليه تقتضى أن يتقدم لاحتلال جزيرة طنب، لكنه ووجه باحتجاجات من جانب بريطانيا، التى رأت في ذلك تعدياً على حقوق شيوخ القواسم في الساحل المتصالح، الذين لهم حقوق لا نزاع فيها بشأن ملكيتهم للجزر مع قواسم لنجة، والذين أعربوا عن رفضهم بشدة لهذا الإحتلال الإيرانى، ونتيجةً لذلك لم تتقدم القوات الإيرانية صوب طنب أوأبو موسى، كما هو ثابت في الوثائق، كذلك فإن الشائعات التى انتشرت مواكبةً للتحركات الإيرانية كانت تتعلق بجزيرة طنب التى كانت في الأيام الأخيرة لحكم الشيخ خليفة بن سعيد في لنجة موضوع خلاف مع شيخ رأس الخيمة، أما جزيرة أبو موسى فلم يرد عنها شئ، لأنها كانت في رأى جميع الأطراف من ممتلكات قواسم عمان بغير منازع .[٨]

ثانياً : قضية الخرائط البريطانية :

لقد ذكر الدكتور مجتهد زاده أن هناك عدداً من الخرائط البريطانية الرسمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تثبت ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ... والملاحظ أنه وضع ملحقاً في دراسته الإنجليزية، صنف فيه هذه الخرائط إلى ثلاث مجموعات، رسمية وشبه رسمية وغير رسمية، وقد اتضح من قائمته أن أقدم الخرائط "الرسمية " زمنياً هى خريطة فرنسية وجدت ضمن وثائق الخارجية الفرنسية وأنها رسمت عام ١٧٦٤ م وأن الجزر ظهرت فيها بلون الأراضى الإيرانية، أما أقدم الخرائط " الرسمية " البريطانية فترجع إلى عام ١٨٢٩م وأن الكابتن بروكس هو الذى وضعها في ضوء تعليمات شركة الهند الشرقية البريطانية، ويشير إلى أن هناك خريطةً أخرى أقدم كان قد أعدها جون ماكدونالد بالأبيض والأسود عام ١٨١٣ م، ثم أعيد طبعها ملونةً عام١٨٣٢ م وأن الجزر ظهرت فيها أيضاً بلون الأراضى الإيرانية ... .[٩]

والحقيقة أن الدارس لهذه الخرئط لا يكاد يثبت له أنها خرائط "رسمية" من تلك التى تصدرها الدول ودوائرها الرسمية، كخرائط ملحقة بمعاهدات، لتحديد الحدود بين إيران وحكام ساحل عمان وتخطيطها، أو حتى بين إيران والسلطات البريطانية الحامية، فهى لاتعدو أن تكون مجرد خطوط بحرية أو تحديد بحرى، قامت به دوائر رسمية بريطانية، تتصل بتحقيق هدف بريطانى يتمثل في تأمين سلامة الملاحة للسفن التجارية البريطانية، ومن ثم فإنها تفقد أى قيمة قانونية أو قوة إلزامية في مسائل الحدود .

ومن المتفق عليه أن هذه الخرائط لاتلزم الدولة التى حددتها وهى بريطانيا، ومن باب أولى فإنها لاتلزم الدولة التى تعنيها المعلومات الواردة بها وهى دولة الإمارات العربية ... وإذا جاز لنا بأن نكيف الخرائط البريطانية على أنها تمثل اعترافاً ضمنياً من جانب الحكومة البريطانية بتبعية الجزر الثلاث

لإيران، فإن السلوك اللاحق subsequent conducts لبريطانيا يدحض ذلك الاعتراف ويجرده من كل قيمة قانونية ..ففي مناسبات كثيرة اعترفت بريطانيا صراحةً وعلى لسان مسئوليها، بتبعية الجزر الثلاث لإماراتى الشارقة ورأس الخيمة، إضافةً إلى ممارسة الإمارتين لأشكال السيادة على الجزر الثلاث كافة، وبالتالى فإن الاعتراف الصريح اللاحق لايمكن دفعه باعتراف ضمنى سابق ومطعون في استيفائه للشروط اللازمة للأخذ به ابتداءً.(١٠)

ثالثاً : ما أثبته البريطانيون بشأن سيطرة القواسم على جنوبى الخليج والجزر :(١١)

وهنا يناقش مجتهد زاده ما أثبتته الوثائق البريطانية من أن " سيطرة القواسم على جنوبى الخليج والجزر كانت قد ثبتت قبل أن يتم الفصل بشأن الساحل الفارسى بأمد طويل " ويعلق بأن هذا ينافي حقائق التاريخ للافتقار إلى الوضوح بشأن ذلك الفرع من القواسم الذى تستند إليه السيطرة على الجزر، ويذكر أنه إذا كان المقصود بهم قواسم لنجة، فليس هناك شك – في رأيه – في أن هؤلاء حكموا لنجة وتوابعها من المواني‌ء والجزر، بصفتهم رعايا وموظفين إيرانيين، وقبل أن يتم عزلهم عام ١٨٨٧ م، أما إذا كان المقصود أن الفرع الرئيسى من القواسم –يقصد قواسم ساحل عمان – هم الذين ثبتوا سيطرتهم على الجزر قبل عام ١٨٨٧ م، فإن الحاجة تدعو " لبرهان قاطع " يوضح كيف جرى تثبيت هذه السيطرة ؟

والواقع في تقديرينا، أن هذا الفصل بين ما أسماه " قواسم لنجة " و" قواسم الفرع الرئيسى " رغم أنه ينطوى على فكرة متعمدة يقصد منها أن ينتسب فرع منها إلى إيران، فإنه يتجاهل أن الفرع الذى حكم لنجة وتوابعها كان عربياً وتابعاً لقواسم ساحل عمان، ولو كان شيوخه يحملون الرعوية الإيرانية، أو موظفين إيرانيين لما كان ثمة حاجة للحكومة الإيرانية إلى عزلهم والتضييق عليهم لإبعادهم تماماً عام ١٨٨٧ م .

أما ما " يبرهن " على ثبوت هذه السيطرة وتأكيدها، فهناك وثائق عديدة منها : رسالة الشيخ صقر بن خالد بن سلطان حاكم الشارقة إلى الكولونيل بيلى في ديسمبر ١٨٦٤ م التى يشكو فيها من تعدى أهل دبى على جزيرتى أبو موسى وطنب وهما "من دور الأباء والأجداد " وهناك كذلك رسالة الشيخ على بن خليفة بن سعيد حاكم لنجة إلى الشيخ حمد بن عبد الله بن سلطان في نوفمبر ١٨٧١ م والتى يعترف فيها بتبعية جزيرة طنب لشيخ رأس الخيمة، وهناك كذلك رسالة الشيخ خليفة حاكم لنجة إلى الشيخ حميد أيضاً في يناير ١٨٧٧م التى تتضمن المعنى نفسه، ويمكن أن يضاف إلى ذلك رسالة يوسف بن محمد حاكم لنجة التالى التى أرسلها للشيخ حميد بن عبدالله في٣٠مارس ١٨٨٤ م والتى يعترف فيها بتبعية جزيرة طنب لقواسم عمان..[١٢]

أما اقتباس مجتهد زاده عن وثيقة رسمية بريطانية ما يوضح أن هذه الجزر كانت قد احتلت من أحد فروع القواسم في النصف الثانى من القرن الثامن عشر، خلال فترة الاضطراب التى أعقبت وفاة " نادر شاه " وأنهم استوطنوا الساحل الفارسى ... الخ، فيرى باحثنا أنه لو صحت هذه الوثيقة – وهو بذلك غير متأكد من صحتها – فهى اعتراف بأن الجزر كانت ملكاً إيرانياً احتله القواسم وأن هذا الاحتلال "المزعوم " لم يعترف به الإنجليز إلا عام ١٩٠٣م .

والواقع أن احتلال القواسم للجزر يؤكد أسبقية الاحتلال، ولا يعنى انتزاعها من إيران، فالجزر لم تكن مأهولة، وإنما كانت مجرد مأوى للصيادين، ولم تكن تتبع أى سلطة إيرانية، حتى خلال عصر نادر شاه، وليس هناك في الكتب والمصادر الإيرانية التى تناولت شؤون الخليج خلال هذه الفترة، مايثبت تبعيتها لإيران، وعندما طلب المسئولون البريطانيون من السلطات الإيرانية،

إثبات ذلك مراراً لم يقدموا ما يثبت ذلك مطلقاً [١٣].وقد تجاوز الباحث الحقيقة كذلك حين ذكر أن احتلال القواسم للجزر لم يعترف به البريطانيون إلا عام ١٩٠٣ م، لأن البريطانيين دافعوا عن حق القواسم ومنعوا إيران من احتلال بقية الجزر، بعد احتلالهم لجزيرة صرى عام ١٨٨٧م على نحو ما هو معروف، وليس منطقياً أن يتولى البريطانيون حماية بقية الجزر من الإحتلال الإيرانى دون أن يكون لديهم قناعة واعتراف بعائدية الجزرللقواسم في ساحل عمان .

وحين حاول الدكتور مجتهد زاده تفنيد ما ورد في الرسائل المتبادلة ببين شيوخ رأس الخيمة والشارقة من جهة، وبين الوكلاء السياسيين البريطانيين وحكام لنجة من القواسم من جهة أخرى، رأى أن أهمها رسالة من يوسف بن محمد (القاسمى) شيخ لنجة إلى الشيخ حميد بن عبد الله حاكم رأس الخيمة بشأن تملك قواسم عمان لجزيرة طنب (الرسالة مؤرخة في٣٠مارس ١٨٨٤جمادى الآخرة ١٣٠٢هـ [١٤]) والتى ذكر فيها "إن هذه الجزيرة لكم ياقواسم عمان " فرأى باحثنا أن هذه الجملة لاتكشف عن حقيقة بقدر ماتكشف عن " مجاملة شرقية " معتادة ... ويفسر كذلك ذكر يوسف بن محمد في نفس الرسالة بأن " بلدة لنجة هى بلدتكم .." تدخل كذلك في إطار المجاملة " لأنه ما من أحد ظن يوماً أن لنجة تعود لغير إيران" !!

والحقيقة أن هذا القول يخالف حقائق التاريخ آنئذ، لأن لنجة كانت بالفعل واقعة تحت حكم القواسم العرب، الذين هم فرع من قواسم ساحل عمان، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٨٧م، وليس معقولاً أن تقوم حجة الباحث هنا على ما حدث بعد ذلك العام عندما أُبعد العرب عن لنجة، والرسالة ترجع إلى عام ١٨٨٤م، عندما كان القواسم لا يزالون يحكمون لنجة، ومن ثم فهى إقرار بواقع، وليست نوعاً من المجاملة .

رابعاً : مسألة الوضع القانونى المزدوج [١٥]:

ويذكر مجتهد زاده بشأن ذلك أن البريطانيين ادعوا في وثائقهم أن هذه الجزر قد حكمت من قبل حكام لنجة القواسم العرب وليس بصفتهم موظفين إيرانيين، ويرى أن هذا وضع قانونى مزدوج يستعصى على الفهم، ويتساءل : كيف يمكن لحاكم لنجة أن يحكم جزراً تابعة للحاكمية، لا بصفته حاكماً لها، بل بصفته يحمل عنواناً آخر رسمياً وقانونياً؟ على اعتبار أن هناك- حسب قوله- كمية كبيرة من الوثائق البريطانية والإيرانية تصف قواسم لنجة بأنهم "موظفون إيرانيون" ثم يتساءل : ولماذا لم يحتج البريطانيون ضد استمرار وضع لنجة وتوابعها تحت الاختصاص الإيرانى المباشر من عام ١٨٨٧م وحتى عامى ١٩٠٣ و١٩٠٨ م ؟

والثابت تاريخياً أنه لم يجر ترتيب وضع قانونى مزدوج، فحاكم لنجة حتى عام ١٨٨٧م كان عربياً من القواسم، وليس ثمة دليل مؤكد لممارسة الحكومة الإيرانيى سيادة عليه [١٦]، فهل ثمة وثائق تثبت أن قواسم لنجة كانوا يحكمونها بإعتبارهم "من الرعايا الإيرانيين المخلصين " وذلك قبل إبعاد القواسم منها عام ١٨٨٧، ثم لماذا طردهم الإيرانيون منها طالما أنهم إيرانيون مخلصون، وهل الذى حدث هو إبعاد الحكام من القواسم عن السلطة أم إبعاد العرب جميعاً من لنجة ؟

أما السؤال: لماذا لم تحتج بريطانيا عندما أنهت السلطات الإيرانية حكم القواسم للنجة والجزر؟ فالثابت أن بريطانيا احتجت بالفعل على احتلال جزيرة صرى، وحالت دون امتداد الأطماع الإيرانية إلى بقية الجزر، ولم تشأ أن توسع دائرة الخلاف مع الحكومة الإيرانية حينئذ، ثم اتخذت من "سكوتها" على احتلال صرى سلاحاً تهدد به الحكومة الإيرانية إذا ما فكرت في احتلال بقية الجزر فيما بعد، وهو موقف لم يكن حازماً من جانب السلطات البريطانية على أية حال.وربما كانت بريطانيا حينئذ تهتم بمسألة مياه الخليج وجزره أكثر من

اهتمامها بتحول الساحل الشرقى للخليج كله إلى ساحل إيرانى، بعد إبعاد الحكم العربى منه، لذلك شرعت تتدخل عملياً، عندما بدا لها احتلال إيران لبقية الجزر العربية سيهدد مصالحها الاستراتيجية في مياه الخليج.

لقد شهدت القضية بعد ذلك تطورات أخرى لعل أبرزها محاولات الحكومة الإيرانية منذ عام ١٩٣٠م وما بعده، تأجير الجزر أو شراءها، وهو أمر لايعرضه صاحب حق أصيل .. ومنها أيضاً احتلال إيران للجزر احتلالاً عسكرياً في نوفمبر ١٩٧١م، كما هو معروف، حتى وإن رددت كتابات مجتهد زاده وغيره أن الإنجليز "أعادوا" الجزر لإيران وهم بسبيلهم للإنسحاب من الخليج.. ومنها أيضاً الظروف والملابسات التى اضطرت الشارقة إلى توقيع " مذكرة التفاهم" مع الحكومة الإيرانية بشأن جزيرة أبو موسى.. ثم أخيراً أحداث عام ١٩٩٢م التى انتزعت فيها الحكومة الإيرانية جزيرة أبو موسى تماماً، وشرعت في تحويلها إلى جزيرة إيرانية صرفة.

فكل التطورات السابقة تنقلنا من نطاق التاريخ الذى عالج به الأستاذ مجتهد زاده أطروحته، إلى مرحلة أخرى، ولكن يهمنا في النهاية أن نشير إلى أنه في كتابات أخرى طرح سبباً آخر للادعاء بتملك بلاده للجزر، بخلاف الادعاءات السابقة، حين ذكر أن ثمة أهمية أمنية واستراتيجية تقتضى امتلاك هذه الجزر، ذلك أن المسافة بين جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، وبين الساحل الإيرانى، أقصر من المسافة بينهما وبين الساحل العربى، وبالتالى فإن أمن إيران يقتضى الإحتفاظ بالجزر.. ورغم أن هذه الحجة تتجاهل أصحاب الحقوق التاريخية في الجزر، إلا أنه من الضرورى أن نشير إلى أن هذه الحجة صارت في ظل التطورات التقنية الحالية في فنون التسليح، لامعنى لها، وذلك لتغير مفهوم الأمن والاستراتيجية على نحو مذهل، مما يغير بلا شك القيمة الاستراتيجية والأمنية لهذه الجزر بالنسبة لإيران.. لذلك فإن إنهاء الاحتلال العسكرى الإيرانى للجزر الثلاث، وتسوية المشكلة نهائياً سواءً من خلال مفاوضات مباشرة، أو حتى من خلال اللجوء للتحكيم الدولى، سيكون مدخلاً طبيعياً لإرساء أسس السلام والتعاون في المجالات بين جمهورية إيران الإسلامية وجيرانها العرب كافة.

الهوامش:-

(1)Bavand, D., The historical, political and legal Bases of Iran's Sovereignty)over the Islands of Tumb and Abumusa, Internet Concept. New York 1994.

(2)Mojtahed- Zadeh, P., The Islands of Tunb and Abu Musa, An Iranian Argument in Search of peace and Co-operation in the Persian Gulf, University of London, 1995 .

والكتاب صدر عن مركز دراسات الشرقين الأدنى والأوسط، مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن .

(٣) وقد نشرت الندوة في مجلد ضخم تحت العنوان نفسه, عن مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٦م, وورقة الدكتور مجتهد زاده تقع بين صفحتى ٤٨٤-٥٠٦, وانظر: تعليقات في الصفحات التالية .

(٤) صحيفة كَيهان العربى،عدد ٣٤٩٩في ٢٣جمادى الأولى ١٤١٦ه -١٩ تشرين الأول ١٩٩٥م

(5)Mojtahed- Zadeh, P., Evolution of Eastern Iranian Boundaries, the Role of khozeimeh Amirdon, Unpublished Ph . D Thesis, univ. of London.

وكان قد شرع في إعداد رسالة عنوانها "الجغرافية السياسية للخليج، الدور الإيرانى " في أكسفورد (٧٦-١٩٧٩م) لكنها لم تتم .

(٦) وهى منشورة بالكتاب التالى:

Keith Mclachlan, (ed .),The Boundaries of Modern Iran . London . UCL. Press, pp.101-127.

(٧) بيروز مجتهد زاده: ورقته إلى ندوة "العلاقات العربية الإيرانية " المرجع السابق, ص ٤٩٣-٤٩٥.

(8)IOR., RIP. 3276, Ross to Nicolson, Tehran 30 oct . 1886.

وكذلك:

Memorandum: Status of Islands of Tumb,Abu Musa and Sirri, 24 August, 1928, in Arabian Boundaries 1853- 1957,No. 13., Archive Edition 1988, pp. 77-86.

(9)Mojtahed – Zadeh, P., The Islands of Tumb..., pp. 86-87.

(١٠) راجع عبد الوهاب عبدول : الجزر العربية الثلاث في الخليج ومدى مشروعية التغييرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة، سلسلة كتاب الأبحاث، مركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميرى، رأس الخيمة، دون تاريخ، ص١٢٩-١٣٣.

وكذلك : محمد عزيز شكرى : مسألة الجزر في الخليج العربى والعربى والقانون الدولى، دمشق ١٩٧٢م, ص ٣٥-٣٦.

(١١) مجتهد زاده : المرجع السابق، ص٤٩٥-٤٩٦.

(١٢) راجع هذه الرسائل بنصوصها العربية وترجمتها للإنجليزية في: IOR., R|15|246.

(١٣) مصطفي عقيل الخطيب : سياسة إيران في الخليج على عهد ناصر الدين شاه، الدوحة، ١٩٨٧م, ص٣٣٤-٣٤٣.

(١٤) مجتهد زاده : المرجع السابق، ص٤٩٦-٤٩٨.

(١٥) المرجع السابق، ص ٤٩٩-٥٠٠ .

(١٦) انظر :

Saldanh,J .A.,Paragraph 204.
FO. 371/13009. Tanb , FO, Minute, 21 Sept. 1928.

obeikan.com